شنـاشيـل

شارع الرشيد

■ عدنان حسين

تركتُ ساحة التحرير يوم الجمعة (عمود أمس: كنتُ في ساحة التحرير) على حملات الكرّ والفرّ الاستفزازية لكن غير العنفية من جانب المتظاهرين من أنصار رئيس الوزراء لإرغام المتظاهرين الآخرين على ترك الساحة.

عدتُ إلى ساحة الخلاني لأركب إلى شارع المتنبي. قال لي شرطي المرور الذي سألته كيف الوصول إلى ساحة الرصافي أو ساحة الميدان، إن الطريق الوحيد المفتوح باتجاه باب المعظم أو ساحة الميدان هي شارع الشيخ عمر، لكنه أستدرك قائلاً: "طريق طويل ومزدحم.. أحسن لك أن تمشي شارع الجمهورية على قدميك". أخذت بنصيحته ولكنني سلكت شارع الرشيد الذي يأخذني مباشرة إلى شارع المتنبي، ولكي ألوذ من الشمس الكاوية برواقيه التاريخيين الطويلين المعمدين والمسقفين، ولأستعيد ذكرياتي القديمة مع الشارع الأروع في تاريخ بغداد.

هذا الشارع الذي يبلغ عمره الآن قرناً من الزمان كان قبل أن أضطر للهجرة إلى الخارج في نهاية السبعينيات من القرن الماضي، درّة التاج البغدادي، محالّه تزدهر بالألوان وتعبق بروائح الشاي المخدّر والقهوة المحمصة والزيتون المخلل والسجق والعصائر والكعك والعطور الباريسية.. أهله باسمون دائماً ومُشاته أو المنتظرون عند مواقف الباصات الحمر لا يخشون على أناقتهم من أوساخ أو مياه قذرة.. كان يبدو مثل صبية ناضجة هُيِّئت للزفاف إلى عريسها.

لكن شارع الرشيد اليوم حكاية أخرى، مختلفة تماماً.. لا يماثله شارع آخر في العالم في سوء حاله ومآله إلا شوارع بغداد الأخرى... كل شيء فيه قذر وكئيب. تتطاير في جنباته قصاصات الورق وأكياس النايلون والغبار، ويضجّ هواؤه بروائح المياه الآسنة المتدفقة من الأزقة البائسة على جانبيه.. بدا لي الشارع مثل شخص بكى كثيراً على نفسه حتى جفت الدموع في مآقيه ولم يعد يستطيع البكاء وراح ينظر في البعيد كما لو انه بلا روح.

أمس أشرتُ إلى أن الحكومة جنّدت قوات كبيرة العدد والعدة للمرابطة في ساحة التحرير والساحات القريبة والشوارع المؤدية إليها.. بالطبع هذه الجحافل لم تتطوع من أجل الخدمة العامة، وإنما هي تؤدي خدمة مفروضة عليها، وتحصل مقابل هذا على تخصيصات مالية. وإذ نتحدث عن عشرات العربات المدرعة ومئات الجنود ورجال الشرطة والضباط فان التكاليف المقدّرة تصل إلى مئات آلاف الدولارات في كل يوم جمعة.

من خلال تجربتي بزيارة ساحة التحرير على نحو متواتر أيام الجمع يمكنني عرض مراهنة مع أي كان. أراهن على أن الأمر لا يحتاج أكثر من ٥ – ٦ عربات مدرعة وسيارتي إسعاف و٥٠ – ٦٠ عسكرياً من باب الاحتياط، ذلك انه ثبت بالدليل القاطع أن الاستفزازات وأعمال الشغب المحدودة التي وقعت في بعض أيام الجمع إنما كانت بمبادرة من القوات الأمنية أو العناصر الموالية إلى الحكومة التي تسعى إلى الخلاص من وجع الرأس، التظاهرات.

بغداد وشوارعها التي تغصّ بالأزبال والمياه الثقيلة أحوج ما تكون إلى هذه المئات من آلاف الدولارات المصروفة على الحشود العسكرية في العاصمة كل يوم جمعة.. أنفقوا هذه الأموال وغيرها على الخدمات من أجل توفير الاحتياجات الأساسية.. كافحوا الفساد، وتجاوبوا مع مطالب المتظاهرين التي اعترفتم بأنها مشروعة، وستجدون أن الناس لن تحتاج إلى التظاهر، وأنكم لن تحتاجوا إلى حشد الجحافل العسكرية في الساحات والشوارع.

تضارب المواقف من اجتماع القمة في منزل طالباني

السفارة الأميركية تقود مبادرة جديدة: جيفري يتوسط بين القانون والعراقية

اتفاق الشراكة على وشك الانهيار

□ بغداد / المدى

في الوقت الذي نفى النائب عن ائتلاف العراقية حيدر الملا، أنباء تداولتها وسائل إعلام أمس بشأن عقد قمة تجمع زعيمي ائتلافي دولة القانون نوري المالكي والعراقية إياد علاوي أكد مصدر في ائتلاف دولة القانون عن وجود جهود حثيثة لرأب الصدع بين ائتلاف دولة القانون والقائمة العراقية.

وقال المصدر وهو المقرب من رئيس الحكومة وزعيم ائتلاف دولة القانون إن هناك اتصالات حثيثة يقوم بها سياسيون كبار لتقريب وجهات النظر بين الزعيمين إياد علاوي زعيم العراقية ونوري المالكي زعيم دولة القانون بعد أن تصاعدت حدة الخلافات بينهما اثر سيل الاتهامات المتبادلة بينهما.

ونفى المصدر في اتصال هاتفي عن وجود تعصب لدى نوري المالكي أو انه متشدد في رأيه بالذهاب إلى تشكيل حكومة أغلبية، في حين انه ينتظر ما سيؤول عنه لقاء الزعماء الأربعة في منزل رئيس الجمهورية الذي تبنى أن يقوم بإطلاق مبادرة تهدئة لحل الأزمة الناشبة بين الطرفين.

في الشأن ذاته كشف مصدر يعمل في السفارة الاميركية أن السفير الامريكي جيمس جيفري يجري اتصالات مكثفة مع الزعماء السياسيين للوصول إلى نقاط حلول، مؤكدا أن السفير الاميركي سيقوم بنقل ما آلت إليه اتصالاته مع القادة إلى رئيس الجمهورية بغية تحقيق مفاجأة قبل لقاء الزعماء الأربعة.

وأشار المصدر في اتصال هاتفي إلى إن السفير الامريكي قام ومنذ خمسة أيام باتصالات مكثفة ناقلا غضب الإدارة الاميركية لما آلت إليها الأمور بين الزعماء السياسيين المتخاصمين.

في المقابل نفى المكتب الإعلامي للسيد عمار الحكيم رئيس المجلس الإسلامي الأعلى وجود أية دعوة وجهت إلى سماحته لحضور اجتماع الكتل السياسية في منزل طالباني.

وكان عضو ائتلاف دولة القانون عدنان السراج قد قال: إن زعيم القائمة العراقية يحاول زج العراق بالصراع العربي الإيراني، في حين قال حيدر الملا: "إن إيران موجودة بكل مفاصل الدولة، والمالكي تحدث عن هذا الأمر، وان علاوي لم يزج العراق بهذا الصراع بل سلط الضوء عليه".

وكانت أنباء قد تحدثت عن عقد قمة اليوم الاثنين تجمع كلا من زعيم ائتلاف دولة القانون نوري المالكي، وزعيم ائتلاف العراقية إياد علاوي، إضافة إلى زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، ورئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني، ورئيس الجمهورية جلال طالباني.

واستبعد نواب عراقيون إنهاء الخلافات بين دولة القانون، والقائمة العراقية لكون العملية السياسية بنيت منذ البداية على الأزمات.

وذكر عدد من النواب للمدى أن "العملية السياسية في العراق منذ اللحظة الأولى كانت ممتلئة بالأزمات السياسية حيث بدأت بهذه الأزمات ومازالت مستمرة، ولن تتوقف تلك الأزمات فيها، وفي الوقت نفسه لن يتوقف بناء الدولة، و مشروع التغيير".

وشهدت العلاقة بين العراقية، ودولة القانون توتراً على خلفية خطاب علاوي، الذي اتهم فيه رئيس الوزراء نوري المالكي بالكذب والنفاق، والوصول إلى الحكم بأجندات خارجية، وأعلن عن نية استجوابه في البرلمان على خلفية قضايا فساد، وقمع متظاهري ساحة التحرير.

ومن المقرر ان يعقد رئيس الجمهورية جلال طالباني اليوم الاثنين اجتماعاً مكثفا لقادة الكتل السياسية في مقر إقامته ببغداد لطرح مبادرته التي تجمع كل المبادرات السابقة لتقريب وجهات النظر بينهم والتخلي عن المعارك الكلامية التي تصاعدت في الآونة الأخيرة.

من جهته كشف عضو التحالف الكردستاني محمود عثمان عن لقاء مرتقب سيجمع كل من طالباني وبارزاني والسيد مقتدى الصدر من اجل توحيد الجهود الرامية لحل الخلافات القائمة بين الكتل السياسية.

وقال عثمان في اتصال هاتفي مع المدى: "إن الأيام المقبلة ستشهد لقاء مرتقبا يجمع كلا من رئيس الجمهورية جلال طالباني ورئيس إقليم كردستان بارزاني وزعيم التيار الصدري مقتدى الصدر لغرض توحيد الجهود الرامية لنزع فتيل أزمة الخلافات الجارية"، مشيرا الى ان الصدر يعتزم زيارة إقليم كردستان للقاء طالباني وبارزاني".

وأضاف عثمان: "أن هناك تنسيقا يجري بين طالباني والسيد الصدر الذي أطلق من جانبه مبادرة ترمي إلى حل الخلافات الحالية بين ائتلافي دولة القانون والقائمة العراقية". مبينا أن طالباني أجرى اتصالاته مع كافة الأطراف حيث التقى برئيس الوزراء المالكي ورئيس المجلس الأعلى عمار الحكيم.

وكان نائب عن التحالف الوطني قد كشف في وقت سابق عن "اتفاق قريب بين ائتلاف دولة القانون والقائمة العراقية حول مناصب الوزارات الأمنية".

وقال النائب شاكر الدراجي في تصريح لوكالة كل العراق إنّ هناك "اتفاقاً قريباً بين العراقية ودولة القانون على حسم أسماء المرشحين للوزارات الأمنية، على أن يكون ترشيح الأسماء غير خاضع للأزمات السياسية كي لا تتعرض للرفض داخل مجلس النواب خلال عملية التصويت".

وأضاف أنّ "التأخير في حسم المرشحين للوزارات الأمنية لا يتحمله فقط مجلس النواب وإن كان يتحمل جزءاً منه، لكنّ الأزمة السياسية الأخيرة بين العراقية ودولة القانون أثّرت كثيراً على حصول التوافق بشأن حسمها".

وبين انّه "في حال رفض المرشحين للوزارات الأمنية داخل مجلس النواب، فسيؤثر سلبا على المرشحين وبالتالي سينعكس على أدائهم، والوضع الأمني في البلاد".

يذكر أن الوزارات الأمنية ما زالت تدار بالوكالة من قبل رئيس الوزراء نوري المالكي مع استمرار الخلافات السياسية بين الكتل على تسمية الوزراء الأمنيين لاسيما بين القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي التي قدمت اكثر من مرشح لوزارة الدفاع باعتبار المنصب جزءا من استحقاقها ضمن اتفاقية أربيل وبين ائتلاف دولة القانون الذي يرأسه رئيس الوزراء نوري المالكي واصرار الاخير بحرية اختياره لمرشح وزارة الدفاع.

وكانت الكتل السياسية قد اتفقت في تشرين الثاني الماضي ضمن مبادرة أربيل على عدد من النقاط، منها "الالتزام بالدستور، وتحقيق كل من التوافق والتوازن، وإنهاء عمل هيئة المساءلة والعدالة، وتفعيل المصالحة الوطنية، وتشكيل حكومة شراكة وطنية وجعل وزارة الداخلية ضمن حصة الوزارات لدولة القانون والدفاع للقائمة العراقية".

عاشور يصف استثناء مكونات من العراقية بالانقلاب

القانون: حكومة الأغلبية قريبة.. وسيبقى المالكي رئيساً لها

□ بغداد / زينب صنكور

كشف القيادي في دولة القانون عزت الشابندر عن وجود تطور في المشهد السياسي باتجاه حكومة أغلبية، مرجحا أن يبقى المالكي رئيسا للوزراء في حال تشكيل هذه الحكومة.

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد لوح بالمطالبة بإقالة الحكومة في حال عجزها عن تحقيق المشاريع بعد مهلة المئة يوم، مؤكدا أن المهلة تشمل مجلس النواب أيضا، فيما لفت إلى أن رئيس الوزراء من حقه المطالبة بإجراء انتخابات مبكرة.

وقال الشابندر في تصريح خص به "المدى" "أن هناك تطورا في المشهد السياسي باتجاه تشكيل حكومة أغلبية لكن حتى الآن لا توجد إشارة من الكتل التي ستشكل هذه الحكومة".

وأوضح الشابندر وهو نائب في التحالف الوطني أن حكومة الأغلبية تتم بحل هذه الحكومة وتكليف شخص جديد هو من يختار وزراءه بنفسه ولا يذهب للتشاور مع الكتل الأخرى.

وأضاف أن دولة القانون تسعى إلى أن يبقى نوري المالكي رئيسا للوزراء لأنه لا يوجد شخص آخر قادر على جمع تحالف يؤهله بجمع تحالف واسع يستطيع تشكيل حكومة أغلبية، مشيرا إلى أن من الممكن أن يأتي شخص آخر غير المالكي يتسلم هذه الحكومة.

من جانبه أيد النائب زهير الأعرجي تشكيل حكومة الأغلبية لأنها تخرج العراق من الأزمة التي وقع بها بسبب حكومة التوافق السياسي.

وقال الأعرجي وهو نائب عن القائمة العراقية في تصريح للمدى "نحن نتمنى أن تكون هناك أغلبية نيابية وأغلبية سياسية لتكون هناك جهة معارضة لأداء الحكومة".

وأضاف أن التركيبة السياسية التي أفرزت هذه الحكومة كانت صعبة ووضعتنا في مأزق والآن نعيش فيه لان الحكومة بنيت على أساس المحاصصة والتوافقات.

وأشار إلى أن حكومة الأغلبية لا تحتاج إلى حصول توافق وإنما تمرر داخل البرلمان إذا كان الشخص مهنيا وكفوءا.

وتابع: "أن حكومة الأغلبية ستسهل عملية اختيار الوزراء الأمنيين".

من جانب آخر عد النائب عن المجلس الأعلى حسون الفتلاوي تشكيل حكومة أغلبية "شبه مستحيلة" وهي "كتلويح بالعصا" ولها مقصد سياسي لبعض الكتل السياسية، مستبعدا أن يتم تشكيل حكومة أغلبية.

وقال الفتلاوي "للمدى" أن هذه التصريحات مجرد تلويحات بالعصا لبعض السياسيين للتقليل من سقف مطالبهم، مشيرا إلى أن الحكومة يجب أن تكون حكومة منتجة وتحافظ على الاستقرار السياسي لكن حكومة الأغلبية تعد حكومة غير منتجة. وأشار إلى أنها سوف تؤجج التصعيد السياسي وتعمل على عدم استقرار العراق بسبب تهميش بعض الكتل السياسية.

في غضون ذلك استبعد النائب عن دولة القانون جواد البزوني تشكيل حكومة أغلبية لان مهلة الـ(١٠٠) يوم حققت نجاحا. وقال البزوني للمدى أن الوزراء قدموا ما عليهم لذلك سوف تنجح حكومة الشراكة الوطنية وسيقوم رئيس الوزراء بترشيق حكومته وإلغاء بعض الوزارات ودمج البعض الآخر.

وأضاف أذا أدى هذا الترشيق إلى خلافات سياسية في هذه الحالة سوف يضطر رئيس الوزراء باتجاه تشكيل حكومة أغلبية.

وأكدت كتلة العراقية البيضاء، أنها مع تشكيل حكومة أغلبية سياسية لخلق معارضة برلمانية تقوم عمل الحكومة، لافتة إلى عدم إمكانية الجمع بين "حلاوة السلطة" و"شرف المعارضة"، فيما أشارت إلى أن فترة المئة يوم التي منحها المالكي معتمدة لدى أغلب الأنظمة العالمية لتقييم عمل الحكومة ووزاراتها.

وقالت المتحدثة باسم الكتلة عالية نصيف إن "هناك رغبة لدى رئيس الحكومة نوري المالكي بترشيق الوزارات أو الاتجاه إلى حكومة أغلبية سياسية"، مبينة أن "العراقية البيضاء مع حكومة أغلبية سياسية لإيجاد نوع من المعارضة داخل مجلس النواب يقوم ويصوب عمل الحكومة".

وأكدت نصيف أنه "من غير الممكن الإجماع بين حلاوة السلطة وشرف المعارضة"، مشددة على ضرورة أن "تكون هناك معارضة قوية تصوب وتقوم عمل الحكومة".

وكان ائتلاف العراقية عد في وقت سابق الحديث عن تشكيل حكومة أغلبية انقلابا على الواقع السياسي وليس حلاً لازمة، إنما لتخويف الكتل لكي تطبّع وضعها مع حزب الحكومة.

وقال مستشار ائتلاف العراقية هاني عاشور في بيان أمس إن "الحديث عن تشكيل حكومة أغلبية سياسية هو تهديد أكثر منه حقيقة، وانقلاب على الواقع السياسي أكثر من كونه حلا لازمة".

وأوضح أن "من يتحدثون عن حكومة أغلبية يتجاوزون فكرة المصطلح، وإنهم دون شعور يتحدثون عن حكومة ائتلافية، إذ لا يمكن في العراق أن تتشكل حكومة من دون توافق سياسي على الأقل، لأن فكرة المعارضة حتى الآن في العراق تتمحور في معارضة العملية السياسية.

من جانبه، اعتبر التيار الصدري بزعامة مقتدى الصدر أن تصريحات ائتلاف دولة القانون بشان تشكيل حكومة أغلبية سياسية إيقانا بفشل مهلة المئة يوم التي حددها المالكي، فيما أكد أن نصف المشاكل السياسية التي تواجهها الحكومة ومجلس النواب ستنتهي باقتراب القائمة العراقية من دولة القانون.

وهدد رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي، في آذار الماضي، بسحب الثقة من الحكومة الحالية وإسقاطها ما لم تلب مطالب المواطنين، فضلاً عن سحب الثقة من كل وزير لا يستطيع تنفيذ نسبة ٧٥٪ من البرامج الموضوعة لوزارته الأمر الذي عده ائتلاف دولة القانون محاولة من النجيفي لرسم دور له أكبر من دوره الحقيقي.

الكويت متفائلة.. وتبشر بحل قريب لأزمة مبارك الكبير

□ متابعة / المدى

أعربت السفارة الكويتية في العراق، الأحد، عن تفاؤلها بحل أزمة ميناء مبارك مع العراق، مؤكدة أنها نقلت طلبات التوضيح التي قدمتها الحكومة العراقية إلى حكومة بلادها.

وقال السفير الكويتي في العراق علي المؤمن إن "جميع الوثائق التي حصل عليها من العراقيين نقلت إلى الحكومة الكويتية"، مشيرا إلى أن "الوثائق تضمنت طلب توضيح بعض النقاط من حكومة الكويت بشأن بناء ميناء مبارك".

وأضاف المؤمن أن "اجتماعا عقد في الكويت للنظر بتلك التوضيحات"، مؤكدا انه "بانتظار رد الحكومة الكويتية على تلك التوضيحات لنقلها إلى المسؤولين العراقيين".

بحسب تصريح أدلى به المؤمن لوكالة السومرية نيوز.

وأعرب المؤمن عن تفاؤله "من حل الأزمة بين البلدين بأسرع وقت ممكن".

وأكدت لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب العراقي، أمس الأول السبت، أن العراق سيدافع بكل الوسائل الممكنة عند إغلاق ممره المائي بفعل ميناء مبارك الكويتي، وفيما كشفت عن توقيع الوفد الحكومي إلى الكويت اتفاقية لا تخدم العراق، أشارت إلى أن وزارة الخارجية تجاوزت جميع الملاحظات التي أبداها المختصون في الملاحة بوزارة النقل.

وكان النائب عن التحالف الكردستاني شريف سليمان علي طالب دولة الكويت بمراجعة قرارها حول ميناء مبارك من اجل أن لا يؤثر على المنفذ المائي العراقي، مشيرا إلى أن العراق والكويت بحاجة إلى حوار هادئ مبني على المنفعة المشتركة للارتقاء بالعلاقات بينهما.

فيما انتقد النائب عن التحالف الوطني منصور التميمي، وزارتي النقل والتخطيط في الحكومة العراقية السابقة، وشركة الموانئ لرفضهم طلبات الاستثمار التي تقدمت بها شركات عالمية لبناء ميناء الفاو الكبير، وفي الوقت الذي دعا وزير النقل الحالي هادي العامري إلى مراجعة جميع مذكرات التفاهم والعقود الموقعة بين الموانئ العراقية والكويت، حذر من أن العراق سينتهي تماما بتخطيطه الحالي لأنه سيكون بدون رئة وساحل وميناء.

وكان وزير النقل هادي العامري قال خلال مؤتمر صحفي عقده، في الـ٢٥ من أيار الماضي، في محافظة البصرة، إن قرار الكويت بناء ميناء مبارك الكبير قرب السواحل العراقية يعتبر مخالفا للقرار الدولي الصادر عن مجلس الأمن المرقم ٨٣٣، وأوضح أن الممر المائي العراقي سيكون ضمن الميناء الكويتي، مبيناً أن بناء الميناء يصل إلى الحدود المائية التي رسمها القرار ٨٣٣ وفي الأمر ظلم كبير على العراق.

وأبدت الكويت، في الـ٢٨ من أيار الماضي، استعدادها للتنسيق مع العراق بشأن بناء مينائي الفاو ومبارك دون الحاجة إلى معاهدات، فيما أكدت أنها أبلغت الوفد العراقي بجميع خلفيات مشروع مبارك الكبير والمعلومات الغائبة عنه.

وأكدت السفارة الكويتية في بغداد في رسالة وجهتها إلى وزارة الدولة للشؤون الخارجية العراقية، في الـ٢٦ أيار الماضي، أن بناء ميناء مبارك سيتم ضمن المياه الضحلة وداخل المياه الإقليمية الكويتية، وأشارت إلى أنه سيتم حفر قناة تؤهل المرور السلس بدون إعاقة باتجاه أم قصر، فيما اعتبرت أن إجراءاتها التي ستتخذها لبناء الميناء وفقا للقرار الأممي رقم ٨٣٣.

وشرعت الكويت بإنشاء ميناء مبارك الكبير، في السادس من نيسان الماضي، بعد سنة تماماً من إعلان وضع وزارة النقل العراقية حجر الأساس لمشروع إنشاء ميناء الفاو الكبير العراق.

المدى
رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير: فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير
جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون
بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس: ٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا. شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص
AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media، culture & Art
طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون